

سلسلة المقالات

الفقهية الأصولية

(٨٢)

فِقهُ الحُرُوفِ الْمُتَقَطَّعَةِ فِي الْقُرْآنِ الْحَكِيمِ

كتبه

د. أبو عبد الرحمن عيد أبو السعود الكيال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وفقّه في الدين من أراد الله به خيراً وفهم، وجعل الوعي والإدراك والفرقان بين الحق والباطل، والهدى والضلال؛ لأولياء الله وأهل التقوى فأرشد وسدّد وعلم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الواحدُ الأحد الفردُ الصمد، الذي لم يلدْ ولو يولدْ ولم يكن له كفواً أحد، الذي شرح الصدور وطمئن القلوب لملة التوحيد فرسخ فيها الهدى وألهم، وأشهد أن محمداً عبْدُ الله ورسوله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلّم، أمّا بعد :

فمن المسائل التي اختلف فيها أهل العلم ولم يردّ فيها إجماع ولا اتفاق : الحروف المتقطّعة التي بدأ الله الكثير من السور بها ، كما في أول سورة البقرة وآل عمران : ﴿الْمَ﴾ ، و﴿الْمَصَّ﴾ ، و﴿الرَّ﴾ ، و﴿الْمَرْ﴾ ، و﴿كَهَيْعَصَ﴾ ، و﴿طَسَّرَ﴾ ، و﴿طَسَّ﴾ ، و﴿يَسَّ﴾ ، و﴿صَّ﴾ ، و﴿حَمَّ﴾ عَسَقَ ، و﴿فَ﴾ ، و﴿نَ﴾ ، ولقد انقسم أهل العلم في تفسيرها على ما يظهر من أقوال أهل التفسير واللغة ، وسأذكر في هذا البحث خلاصة أقوالهم على النحو التالي :

قال أبو عبد الله القرطبي في : «الجامع لأحكام القرآن» (١/ ١٤١-١٤٢) :

«قوله تعالى : ﴿الْمَ﴾ اختلف أهل التأويل في الحروف التي في أوائل السور ، فقال عامر الشعبي وسيفان الثوري وجماعة من المحدثين : هي سرّ الله في القرآن ، والله في كل كتاب من كتبه سرٌّ ، فهي من المتشابه الذي انفرد الله تعالى بعلمه ، ولا يجب أن نتكلم فيها ؛ ولكن نؤمن بها ونقرأ كما جاءت ، ورؤي هذا القول عن

أبي بكر الصديق، وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وذكر أبو الليث السمرقندي عن عمر وعثمان وابن مسعود أنهم قالوا:
الحروف المتقطعة من المكتوم الذي لا يُفسر.

وقال أبو حاتم: لم نجد الحروف المتقطعة في القرآن إلا في أوائل السور،
ولا ندري ما أراد الله جلّ وعزّ بها.

قال القرطبي: قلت: ومن هذا المعنى ما ذكره أبو بكر الأنباري [فروى بسنده]
عن سعيد بن مسروق عن الربيع بن خثيم إن الله تعالى أنزل هذا القرآن فاستأثر منه
بعلم ما شاء، وأطلعكم على ما شاء، فأما ما استأثر لنفسه فلم يستم بنائليه فلا تسألوا
عنه، وأما الذي أطلعكم عليه فهو الذي تسألون عنه وتخبرون به، وما بكل القرآن
تعلمون، ولا بكل ما تعلمون تعملون، فهذا يوضح أن حروفاً من القرآن سترت
معانيها عن جميع العالم؛ اختباراً من الله ﻋﻠﻴﻪ، وامتحاناً؛ فمن آمن بها
أثيب وسعد، ومن كفر وشك أثم وبعد، حدثنا [فروى بسنده] عن عبد الله بن
مسعود قال: «ما آمن مؤمن أفضل من إيمان بغيب» ثم قرأ: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾
[البقرة: ٣].

قال القرطبي: قلت: هذا القول من المتشابه وحكمه وهو الصحيح.

وقال جمع من العلماء كبير: بل يجب أن نتكلم فيها، ونلتمس الفوائد التي
تحتها، والمعاني التي تتخرج عليها.

واختلفوا في ذلك على أقوال عديدة: فروى عن ابن عباس وعلي أيضاً: أن
الحروف المقطعة في القرآن اسم الله الأعظم إلا أننا لا نعرف تأليفه منها [وهو
القول الثاني لعلي بن أبي طالب كما مر من القول الأول].

• وقال قُطْرُبُ والفراء وغيرهما: هي إشارة إلى حروف الهجاء أعلم الله بها
العرب حين تحدّاهم بالقرآن أنه مؤتلف من حروف هي التي منها بناء كلامهم؛

ليكون عجزهم عنه أبلغ في الحجة عليهم إذ لم يخرج عن كلامهم ، قال قطرب : كانوا ينفرون عن استماع القرآن ، فلما سمعوا ﴿الْمَ﴾ ، و ﴿الْمَصَّ﴾ استنكروا هذا اللفظ ، فلما أنصتوا له ﷺ أقبل عليهم بالقرآن المؤتلف ليشبهه في أسماعهم وأذانهم و يقيم الحجة عليهم .

• وقال قوم : روي أن المشركين لما أعرضوا عن سماع القرآن بمكة وقالوا : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ [فصلت : ٢٦] نزلت هذه الحروف المقطعة ليستغربوها فيفتحون لها أسماعهم فيسمعون القرآن بعدها فتجب عليهم الحجة .

• وقال جماعة : هي حروف دالة على أسماء أخذت وحُذِفَتْ بقيتها ، كقول ابن عباس وغيره : الألف من الله ، واللام من جبريل ، والميم من محمد .

• وقيل : الألف مفتاح اسم الله ، واللام مفتاح اسمه لطيف ، والميم مفتاح اسمه مجيد .

• وروى أبو الضُّحَى عن ابن عباس في قوله : ﴿الْمَ﴾ قال : أنا الله أعلم ، و ﴿الرَّ﴾ : أنا الله أرى ، و ﴿الْمَصَّ﴾ : أنا الله أفصل ، فالألف تؤدِّي عن معنى أنا ، واللام تؤدِّي عن اسم الله ، والميم تؤدِّي عن معنى أعلم ، وقد تكلمت العرب بالحروف المقطعة أيضًا نظمًا لها ووضعًا بدل الكلمات التي الحروف منها كقوله : فقلت لها قفي فقالت قاف ، أراد قالت : وقفت ، وقال زهير :

بالخير خيراتٍ وإن شَرَّافا ولا أريدُ الشرَّ إلا أن تا
أراد : وإن شَرَّافا : يعني فشر ، وأراد : إلا أن تشاء .

وقال آخر :

نادوهم ألا الجمُّوا أَلَا نَا قالوا جميعًا كلهم أَلَا فَا
أراد : ألا تركبون ، قالوا ألا فاركبوا .

وفي الحديث: «من أعان على قتل مسلم بشطر كلمة»، قال شقيق: هو أن يقول في اقتل: اق، كما قال عليه السلام: «كفى بالسيف شا» معناه: شافياً، وقيل: شاهداً، [أما تخريج الحديث الأول: قد ضعّفه أهل الحديث، ولكن معناه صحيح، رواه ابن ماجه (٢٦٢٠)].

• وضعفه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٢٦٢).

• قال المنذري في «الترغيب والترهيب» [٣٦٠٧]: «قال سفيان بن عيينة: هو أن يقول: (اق): يعني لا يتم كلمة أقتل»، [والحديث الثاني عند ابن ماجه (٢٦٠٦) وضعفه البوصيري].

• وقال زيد بن أسلم: هي أسماء للسور.

• وقال الكلبي: هي أقسام أقسم الله تعالى بها لشرفها وفضلها، وهي من أسمائه؛ وهو قول لابن عباس أيضاً.

• وردّ بعض العلماء هذا القول فقال: لا يصح أن يكون قسمًا؛ لأنّ القسم معقود على حرف، مثل: إنّ، وقد، ولقد، وما، ولم يوجد هاهنا حرف من هذه الحروف، فلا يجوز أن يكون يميناً.

والجواب أن يُقال: موضع القسم قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ يعني: بعد قوله ﴿الْعَمَّ﴾ فلو أنّ إنساناً حلف فقال: والله هذا الكتاب لا ريب فيه، لكان الكلام سديداً، وتكون ﴿لَا﴾ جواب القسم، فثبت أن قول الكلبي وما روي عن ابن عباس سديد صحيح.

فإن قيل: ما الحكمة في القسم من الله تعالى، وكان القوم في ذلك الزمان على صنفين: مصدّق ومكذّب، فالمُصدّق بغير قسم، والمكذّب لا يصدّق مع القسم؟ قيل له: القرآن نزل بلغة العرب؛ والعرب إذا أراد بعضهم أن يؤكّد كلامه أقسم على كلامه؛ والله تعالى أراد أن يؤكّد عليهم الحجّة فأقسم بالقرآن من عنده.

• وقال بعضهم: ﴿الْم﴾ ؛ أي: أنزلت عليك هذا الكتاب من اللوح المحفوظ.

• وقال قتادة في قوله: ﴿الْم﴾ اسم من أسماء القرآن.

• وروي عن محمد بن علي الترمذي أنه قال: إنّ الله تعالى أودع جميع ما في تلك السورة من الأحكام والقصص في الحروف التي ذكرها في أول السورة، ولا يعرف ذلك إلا نبي أو وليّ، ثم بين ذلك جميع السورة ليفقه الناس.

• وقيل غيرها من الأقوال الله أعلم اهـ.

قلت: هذا مُجَمَّل ما قاله أهل العلم في هذه المسألة، كما فصل القول في ذلك باستفاضة شيخ المفسرين ابن جرير الطبريّ: (١/ ١٥٠-١٦٠) الآثار من (٨٨) إلى (١٠٨)، وكذلك ابن كثير في: «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٤٢-٤٥) فزاد ابن كثير فقال:

«وقال العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري [على قول عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: إنما هي أسماء السور] قال: وعليه إطباق الأكثر، ونقل عن سيبويه أنه نص عليه، ويعتضد لهذا بما ورد في «الصحيحين» عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ﴿الْم﴾ السجدة، و﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾...

• وقال أبو جعفر الرّازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية في قوله تعالى: ﴿الْم﴾ قال: هذه الأحرف الثلاثة من التسعة والعشرين حرفاً، دارت فيها الألسن كلها، ليس منها حرف إلا وهو مفتاح اسم من أسمائه، وليس منها حرف إلا وهو من آلائه وبلائه، وليس منها حرف إلا وهو مدة أقوام وآجالهم.

قال عيسى ابن مريم عليه السلام وعجب فقال: أعجب أنّهم ينطقون بأسمائه ويعيشون في رزقه فكيف يكفرون به، فالألف مفتاح اسم الله، واللام مفتاح اسمه

لطيف والميم مفتاح اسمه المجيد، فالألف آلاء الله، واللام لطف الله، والميم مجد الله، فالألف سنة، واللام ثلاثون، والميم أربعون.

هذا لفظ ابن أبي حاتم ونحوه رواه ابن جرير، ثم شرع يوجه كل واحد من هذه الأقوال ويوفق بينها، وأنه لا منافاة بين كل واحد منها وبين الآخر، وأن الجمع ممكن، فهي أسماء السور، ومن أسماء الله تعالى يفتح بها السور، فكل حرف منها دل على اسم من أسمائه وصفة من صفاته، كما افتتح سوراً كثيرة بتحميده وتسييحه وتعظيمه، قال: ولا مانع من دلالة الحرف منها على اسم من أسماء الله تعالى، وعلى صفة من صفاته وعلى مدة وغير ذلك، كما ذكره الربيع بن أنس عن أبي العالية؛ لأن الكلمة الواحدة تطلق على معاني كثيرة، كلفظة الأمة، فإنها تطلق ويُرَاد به الدين، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهُتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢]، وتطلق ويراد بها الرجل المطيع لله كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]، وتطلق ويراد بها الجماعة كقوله تعالى: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾ [القصص: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾ [٣٦]، وتطلق ويراد بها الحين من الدهر كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]؛ أي: بعد حين على أصح القولين، قال: فكذلك هذا.

[قال ابن كثير:] هذا حاصل كلامه موجّهاً؛ ولكن ليس كما ذكره أبو العالية، فإنّ أبا العالية زعم أنّ الحرف دل على هذا، وعلى هذا معاً، ولفظة الأمة وأشباهاها من الألفاظ المشتركة في الاصطلاح إنّما دل في القرآن في كل موطن على معنى واحد دل عليه سياق الكلام، فأما حمله على مجموع محامله إذا أمكن فمسألة مختلف فيها بين علماء الأصول ليس هذا موضع البحث فيها والله أعلم.

ثم إنّ لفظة الأمة تدل كل من معانيها في سياق الكلام بدلالة الوضع، فأما

دلالة الحرف الواحد على اسم، يمكن أن يدل على اسم آخر من غير أن يكون أحدهما أولى من الآخر في التقدير أو الإضمار بوضع ولا بغيره؛ فهذا مما لا يفهم إلا بتوقيف، والمسألة مختلف فيها وليس فيها إجماع حتى يحكم به، وما أنشدوه من الشواهد على صحة إطلاق الحرف الواحد على بقية الكلمة، فإن في السياق ما يدل على حذف، بخلاف هذا، كما قال الشاعر:

بالخير خيرات وإن شرًّا فـ ولا أريد الشر إلا أن تا

يقول: وإن شرًّا فشرًّا إلا أن تشاء، فاكتمى بالفاء والتاء من الكلمتين عن بقيتهما، ولكن هذا ظاهر من سياق الكلام والله أعلم.

قال ابن كثير: قلت: مجموع الحروف المذكورة في أوائل السور بحذف المكرر منها: أربعة عشر حرفاً وهي: ال م ص ر ك ه ي ع ط س ح ق ن، يجمعها قولك: «نصّ حكيمٌ قاطعٌ له سرٌّ» وهي نصف الحروف عدداً، والمذكور منها أشرف من المتروك، وبيان ذلك من صناعة التصريف.

قال الزمخشري: وهذه الحروف الأربعة عشر مشتملة على أصناف أجناس الحروف؛ يعني: من المهموسة والمهجورة ومن الرخوة والشديدة، ومن المطبقة والمفتوحة ومن المستعلية والمنخفضة ومن حروف القلقة، [وقد سردها مفضّلة ثم قال: فسبحان الذي وقت في كل شيء حكمته، وقد علمت أن معظم الشيء جُلّه ينزل منزلة كله، ومن هنا لحظ بعضهم في هذا المقام كلاماً فقال: لا شك أنّ هذه الحروف لم ينزلها ﷻ عبثاً ولا سُديّ، ومن قال من الجهلة أنّ في القرآن ما هو تعبّد لا معنى له بالكلية فقد أخطأ خطأ كبيراً، فتعين أن لها معنى في نفس الأمر، فإن صحّ لنا فيها عن المعصوم شيء قلنا به، وإلا وقفنا حيث وقفنا وقلنا: ﴿ءَمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾. »

ولم يجمع العلماء فيها على شيء معين، وإنّما اختلفوا، فمن ظهر له بعض

الأقوال بدليل فعليه اتباعه وإلا فالوقف حتى يتبين هذا المقام .

والمقام الآخر في الحكمة التي اقتضت إيراد هذه الحروف في أوائل السور ما هي؟ مع قطع النظر عن معانيها في أنفسها ، فقال بعضهم : إنما ذكرت ليعرف بها أوائل السور ، حكاه ابن جرير ، وهذا ضعيف ، لأن الفصل بين السور حاصل بدونها فيما لم يذكر فيه ، وفيما ذكرت فيه البسملة تلاوة وكتابة .

• وقال آخرون : بل ابتدئ بها لتفتح لاستماعها أسماع المشركين إذ تواصلوا بالإعراض عن القرآن حتى إذا استمعوا له تلا عليهم المؤتلف منه حكاه ابن جرير أيضاً وهو ضعيف أيضاً ، لأنه لو كان كذلك لكان ذلك في جميع السور ، لا يكون في بعضها دون بعض ، بل غالبها وليس كذلك أيضاً لا بُغْيَ الابتداء بها في أوائل الكلام معهم ؛ سواء كان افتتاح سورة أو غير ذلك .

ثم إن هذه السورة والتي تليها أعنى البقرة وآل عمران مدينتان ليستا خطاباً للمشركين ، فانتقض ما ذكره بهذه الوجوه .

• وقال آخرون : بل إنما ذكرت هذه الحروف أوائل السور التي ذكرت فيها بياناً لإعجاز القرآن ، وأن الخلق عاجزون عن معارضته بمثله هذا مع أنه مركب من هذه الحروف المقطعة التي يتخاطبون بها ، وقد حكى هذا المذهب الرازي في تفسيره عن المبرد وجمع من المحققين ، وحكى القرطبي عن الفراء وقطرب نحو هذا ، وقرر الزمخشري في كشفه ونصره أتم نصر ، وإليه ذهب الشيخ الإمام العلامة أبو العباس بن تيمية ، وشيخنا الحافظ المجتهد أبو الحجاج المزي وحكاه لي عن ابن تيمية .

• قال الزمخشري : ولم ترد كلها مجموعة في أول القرآن ، وإنما ذكرت ليكون أبلغ في التحدي والتبكي ، كما كررت قصص كثيرة ، وكرر التحدي بالصريح في أماكن ، قال : جاء فيها على حرف واحد كقوله : ﴿صَّ﴾ ، ﴿تَّ﴾ ،

﴿قَ﴾ ، وحرفين مثل : ﴿حَمَ﴾ ، وثلاثة مثل : ﴿أَلَمَ﴾ وأربعة مثل : ﴿أَلَمَرَّ﴾ ، و﴿أَلَمَصَّ﴾ ، وخمسة مثل : ﴿كَهَيَّعَصَّ﴾ .

• قال ابن كثير : قلت : ولهذا كل سورة افتتحت بالحروف فلا بد أن يذكر فيها الانتصار للقرآن وبيان إعجازه وعظمته ، وهذا معلوم بالاستقراء وهو الواقع في تسع وعشرين سورة ، ولهذا يقول تعالى : ﴿أَلَمْ ①﴾ ذَلِكَ أَلَكُنْتُ لَا رَبَّ فِيهِ ﴿البقرة: ١-٢﴾ ، وقوله تعالى : ﴿أَلَمْ ②﴾ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴿٢﴾ نَزَلَ عَلَيْكَ أَلَكُنْتُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴿آل عمران: ١-٣﴾ ، وقال : ﴿أَلَمَصَّ ③﴾ كُنْتُ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ ﴿الأعراف: ١-٢﴾ ، وقال : ﴿أَلَرَّ ④﴾ كُنْتُ أَنْزَلْتُهُ إِلَيْكَ لِنُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿إبراهيم: ١﴾ ، وقال تعالى : ﴿أَلَمْ ⑤﴾ تَنْزِيلُ أَلَكُنْتُ لَا رَبَّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿السجدة: ١-٢﴾ ، وقال : ﴿حَمَّ ⑥﴾ تَنْزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿فصلت: ١-٢﴾ ، وقال تعالى : ﴿حَمَّ ⑦﴾ عَسَى ② كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿الشورى: ١-٣﴾ ، وغير ذلك من الآيات الدالة على صحة ما ذهب إليه هؤلاء لمن أمعن النظر والله أعلم اهـ .

• التعليق على ما مر من النقولات وبيان الراجح في المسألة:

هذا ما كان من كلام أهل العلم فيما يختص بالحروف المقطعة وما ذكر أصحاب الأقوال وما القوي منها والضعيف؟

فأقول بحول الله وقوته والذي لا تتم الصالحات إلا به سبحانه :

إن المعلوم عند أهل عند أهل الشأن في مسائل الشريعة أمران : إجماع أو خلاف ، أما الإجماع فليس في مسألة الباب إجماع ، فبقي الخلاف ، والخلاف قائم على قاعدتين يكمل بعضهما بعضاً وتتم إحداهما الأخرى .

أما القاعدة الأولى والتي أجمع الناس عليها ونصها : « لا يُنكر المختلف فيه ،

ولكن ينكر المجمع عليه»، وأما القاعدة الثانية والتي نصّها: «ليس كل خلاف معتبراً إلا ما كان له حظ من النظر»، والنظر هنا: وجود دليل قوي، وبينة صحيحة، وحجة ثابتة، وبرهان يلتزم من الحزم والحسم وقطع النزاع، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

قال القرطبي في «جامعه» (٥٨ / ٢) عند هذه الآية:

«البرهان: هو الدليل الذي يُوقع اليقين.

وقال الطبري: طلب الدليل هنا يقتضي إثبات النظر، والرّد على من ينفيه» اهـ. وعليه، فإن غالب ما قيل من الأقوال لا حجة عليه ولا دليل ولا برهان، وليس ثم إلا الاجتهاد والرأي، إذ لم يثبت في المسألة حديث عن رسول الله ﷺ صحيح صريح يصلح للاستدلال به هنا، فلما كان ذلك كذلك، فينظر إلى أقرب هذه الأقوال للدليل الذي هو المعتبر في الأخذ به.

وما أحسن ما أورده ابن كثير بالرّد على الأقوال التي قيلت في المسألة وكيفية الرّد وإبطالها، وبيان ضعفها - كما مرّ آنفاً - فمما قال: «والمسألة مختلف فيها، وليس فيها إجماع حتى يحكم به» ومنها قوله: «فإن صح لنا فيها عن المعصوم شيء قلنا به، ولم يجمع العلماء فيها على شيء معين، وإنما اختلفوا، فمن ظهر له بعض الأقوال بدليل فعليه اتّباعه، وإلا فالوقف حتى يتبين»، ومنها قوله للرّد على بعض الأقوال:

«وقال آخرون: بل ابتدئ بالحروف المقطعة لاستماعها أسماع المشركين - إذ تواصلوا بالإعراض عن القرآن - حتى إذا استمعوا له تليّ عليهم المؤلّف منه وهو ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك لكان ذلك في جميع السور ولا يكون في بعضها، بل غالبها ليس كذلك ولو كان كذلك لا نبغي الابتداء بها في أوائل الكلام معهم سواء كان افتتاح سورة أو غير ذلك».

قلت: والمراد: أن هذا غير صحيح ولا يستقيم؛ لأن المعرضين عن القرآن من قريش هم صادّون منكرون لكل القرآن، والحروف المتقطعة ليست في كل القرآن، فبطل هذا القول لأنه ينافي بعضه بعضها، وإلّا لتوجب البدء بالحروف المتقطعة في كل سورة وكل آية وكل سياق في القرآن وهذا غير حادث ولا موجود. ومنها قوله: «ثم إنّ هذه السورة والتي تليها أعني سورة البقرة وآل عمران مديّتان ليستا خطاباً للمشرّكين، فانتقض ما ذكروه بهذه الوجوه».

قلت: وذلك لأنّ هذا القول يعتمد على الخطاب للمشرّكين، والسورتان نزلتا بالمدينة والخطاب للصحابة المؤمنين الموحدين الأتقياء الصالحين، وعلة قولهم في البدء بالحروف المقطعة للمعرضين المشرّكين فثبت المطلوب.

ومنها قوله: «المقام الآخر التي اقتضت إيراد هذه الحروف في أوائل السور ما هي؟ مع قطع النظر عن معانيها في أنفسها، فقال بعضهم: إنما ذكرت لتُعرّف بها أوائل السور، وهذا ضعيف؛ لأن الفصل حاصل بدون هذه الحروف»؛ يعني: أن كل سورة من القرآن بدأت بالبسملة وهي تكفي للفضل بين السور، وحتى التوبة التي لا بسملة فيها عُرفت بدايتها وليس فيها الحروف المقطعة وكل ما قاله ابن كثير مُعتبر وقول سديد قوي ومنها قوله: «مجموع الحروف المذكورة في أوائل السور يجمعها قولك: «نص حكيم قاطع له سر»، قال الزمخشري: وهذه الحروف فقد علمت أن معظم الشيء وجلّه ينزل منزلة كله، فلا شك أن هذه الحروف لم ينزلها ﷺ عبثاً ولا سُدىً، ومن قال: إنه في القرآن ما هو متعبّد لا معنى له بالكلية فقد أخطأ خطأ كبيراً، فتعين أن لها معنى في نفس الأمر، فإن صح عن المعصوم لنا فيها شيء قلنا به، وإلّا وقفنا حيث وقفنا وقلنا: ﴿أَمَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧].».

قلت: وكأنه رَحِمَهُ اللهُ أراد أن غالب هذه الأقوال لا دليل عليها ولا حجة فيها؛

لُخِّلُوْا الْمَسْأَلَةُ وَالْكَلَامُ فِيهَا مِنْ دَلِيلٍ مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ بَايَةِ مُحْكَمَةٍ غَيْرِ مَنْسُوخَةٍ، وَلَا حَتَّى آيَةٍ مَنْسُوخَةٍ، فَكُلْ ذَلِكَ مَعْدُومٌ.

وعليه، فكأنه رَحِمَهُ اللَّهُ يَمِيلُ إِلَى قَوْلِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْأَرْبَعَةِ بِأَنَّ الْحُرُوفَ الْمَقْطُوعَةَ مِمَّا اسْتَأْثَرَ بِهَا اللَّهُ بَعْلَمَهُ، وَهُوَ أَوَّلُ قَوْلٍ بَدَأَ بِهِ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ الَّذِي رَجَّحَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي قَوْلِهِ لَمَّا ذَكَرَ كَلَامَ أَبِي بَكْرٍ الْأَنْبَارِيِّ فِي ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ: «قُلْتُ: هَذَا الْقَوْلُ فِي الْمِثْلِ وَحُكْمُهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ» اهـ.

قلت: وقد مرَّ كَلَامُ الرَّبِيعِ بْنِ خَثِيمٍ كَمَا فِي الصَّفْحَةِ الْأُولَى مِنْ هَذَا الْبَحْثِ.

قلت: ثم بين ابن كثير الراجح في المسألة.

قلت: وما ختم به ابن كثير هو الراجح من ناحية القوَّة الاستدلالية، لذلك ما قاله القرطبي بعد أن ذكر كَلَامَ أَبِي بَكْرٍ الْأَنْبَارِيِّ وَأَنَّ اللَّهَ اسْتَأْثَرَ بِعِلْمِ هَذِهِ الْحُرُوفِ، ثُمَّ قَالَ: «وَقَالَ جَمْعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ كَثِيرٌ: بَلْ يَجِبُ أَنْ نَتَكَلَّمَ فِيهَا، وَنَلْتَمِسَ الْفَوَائِدَ تَحْتَهَا وَالْمَعَانِي الَّتِي تَخْرُجُ عَلَيْهَا» اهـ. قلت: وهذا قاله شيخ الإسلام أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ تَيْمِيَّةٍ وَالَّذِي خَتَمَ بِهِ ابْنُ كَثِيرٍ الْكَلَامَ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَإِنَّمَا أَخَذْتُ بِهِ أَنَا وَرَجَّحْتُهُ لِقُوَّتِهِ الْإِسْتِنْبَاطِيَّةِ وَذَكَرَ الْآيَاتِ الْمُؤَيَّدَةِ لَذَلِكَ، وَلِإِثْبَاتِ أَنَّ لِهَذِهِ الْحُرُوفِ حِكْمَةً وَفَوَائِدَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الرَّ كَنُوبُ أَحْكَمَتْ ءَايَتُهُمْ ثُمَّ فَصَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١]، وَهَذِهِ بَدَايَةُ سُورَةِ هُودٍ بَدَأَهَا اللَّهُ بِالْحُرُوفِ الْمَقْطُوعَةِ ثُمَّ بَيَّنَّ فِي نَفْسِ الْآيَةِ الْإِحْكَامَ وَالتَّفْصِيلَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكُنُوبٌ عَظِيمُونَ﴾ [٤١-٤٢]، وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ فَقْهُ الْحُرُوفِ الْمَقْطُوعَةِ فِي الْقُرْآنِ الْحَكِيمِ وَالذِّكْرِ الْعَظِيمِ، وَالْكِتَابِ الْكَرِيمِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَيْكَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَنُزِّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، وَبِهَذَا يُرَجَّحُ الْقَوْلُ

الثاني الذي ذكره القرطبي من ضرورة التماس الفوائد والمعاني التي تتخرج عليها هذه الحروف ، وحتى لا يتتبع أهل الأهواء ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله فيقول أحدهم : هنا من القرآن ما لا يعلمه إلا الله ، ثم يطعنون في هذا الدين المتين وفي علمائه ، وأنهم غير قادرين على تفسير كلام الله ، واتهام القرآن بالغموض وعدم الوضوح والتشكيك فيه والصد عن الله ورسوله ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

كتبه

الباحث الشرعي الدكتور

عيد أبو السعود الكيال